



جامعة محمد لين دباغين-سطف2-
كلية الحقوق والعلوم السياسية



بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية

يعلن:

مخبر الدراسات والبحوث حول حقوق الإنسان

بالتنسيق مع:

مركز دعم وتطوير المقاولاتية لجامعة سطف2.

حاضنة الأعمال لجامعة سطف2.

عن تنظيم:

ورشة بيداغوجية تكوينية، بعنوان:

الجامعة والمقاولاتية... استراتيجيات التحول نحو اقتصاد المعرفة

يوم الأربعاء المصادف لـ 19 نوفمبر 2025

مقاعة ابن خلدون، مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

(انطلاقا من الساعة 12.30 زوالا)



"حضوركم شرف لنا"

الهيئة المشرفة على الندوة

المدير الشرفي للندوة: أ.د. بن اعراب محمد (عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية)

رئيسة الندوة: أ.د. توابتي إيمان ريمة سرور

المنسق العام للندوة: أ.د. بن دعاس سهام

مسؤولة فريق التكوين: د. مهني وردة

رئيسة اللجنة التنظيمية: د. بوصبع ريمة



أعضاء فريق التكوين

ممثلو كلية الحقوق والعلوم السياسية	ممثلو مركز دعم وتطوير المقاولاتية	ممثلو حاضنة الأعمال
أ.د. زايدي أمال	د. ذياب لبنى	د. بونوني مهدي
أ.د. توابتي إيمان ريمة سرور	السيد: بن ماضي حسان	
أ.د. بن دعاس سهام		
د. مهني وردة		
د. بوصبع ريمة		
أ.دريال مديحة		



توطئة

تمثل المشاريع المقاولاتية أحد الركائز الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، فهي العصب الحيوي لتحقيق التنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي. فمن جهة، تشكل هذه الأخيرة أهم الأدوات القانونية لخلق المشاريع المنتجة للسلع والخدمات بقصد إنعاش الاقتصاد الوطني وتطويره، ومن جهة أخرى، تعتبر إحدى أهم آليات توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة. لتمثل المقاولاتية بحد ذاتها، الأسلوب الأنجع للحد من آثار البطالة وتقليص نسب الفقر والعوز، فضلا عن كونها عملية تنظيمية يستهدف من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن النسبي في توزيع الثروة، وكذا، القضاء على التفاوت الفئوي، الجهوي والمجتمعي.

تأسيسا على ذلك، حظي موضوع المقاولاتية في مختلف دول العالم، باهتمام الباحثين والمختصين وصنّاع القرار، وتصدّرت المسائل المرتبطة به أجندة المؤتمرات الدولية والوطنية، وتزايد الاهتمام به في ظل التوجّه العالمي للانتقال نحو اقتصاد منتج وتنافسي، اقتصاد ديناميكي ومتنوع ومستدام؛ حيث تمثل المقاولاتية إحدى أهم الآليات التي يعتمد عليها لتنشيط الحركة التنموية على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية، الصناعية منها والتجارية، الإنتاجية وحتى الخدماتية. ويظهر ذلك بالخصوص، مع تزايد المكانة التي تحتلها المشاريع الصغيرة والمتوسطة للنهوض باقتصاديات الدول وتحقيق التنمية بأبعادها الشاملة.

وقد ساهمت الحكومة الجزائرية المسار العالمي لدعم وتطوير المشاريع المقاولاتية كآلية لتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية؛ من خلال تبني استراتيجية وطنية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد منتج وتنافسي، ومن خلال الاستثمار في الموارد البشرية لخريجي الجامعات والباحثين لتحفيزهم على تحويل مخرجات بحوثهم العلمية إلى مشاريع منتجة في ظلّ التحوّل نحو اقتصاد المعرفة. وورد التأكيد على ذلك في ديباجة الدستور الجزائري لسنة 2016، ونظيره لسنة 2020، وأكدّ المؤسس الدستوري أنّ الشعب الجزائري سيظل متمسكا بخياراته من أجل الحدّ من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. وأنّ الشّباب في صلب الالتزام الوطني يرفع التحديات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، ويظلّ إلى جانب الأجيال القادمة المستفيد الأساسي من هذا الالتزام.

في هذا السّياق، تمّ استحداث العديد من البرامج، المخططات والآليات التشريعية والمؤسسية الكفيلة بالمضي قدما نحو تطوير المقاولاتية، دعمها وترقيتها. تجسدت عمليا بإصدار ترسانة من النصوص القانونية والتنظيمية، العامة والخاصة، التي أطّرت مجال المقاولاتية، التجارة، الاستثمار، الابتكار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث دستر المشرع الجزائري مبدأ حرية المقاولاتية تدريجيا، منذ التعديل الدستوري لسنة 1996 من خلال تكريس حرية التجارة والصناعة (المادة 37)، فالتعديل الدستوري لسنة 2016 الذي أقرّ حرية الاستثمار والتجارة (المادة 43)، لتتمّ دسترة حرية التجارة والاستثمار والمقاولاتية، صراحة، بموجب أحكام المادة 61 من التعديل الدستوري لسنة 2020. كما أثمرت المؤتمرات الدولية، الإفريقية والوطنية للمؤسسات الناشئة في طبعاتها الأولى، عن تأسيس وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، إبرام اتفاقية شراكة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، تأسيس الصندوق الجزائري للمؤسسات الناشئة، تأسيس لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" وعلامة "مشروع مبتكر" وعلامة "حاضنة أعمال"، إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هيكل دعم المؤسسات الناشئة... وغيرها.

وكللت الاستراتيجية الوطنية للمقاولاتية بمجموعة من النصوص التنظيمية التي صدرت في إطار اتفاقية التعاون بين وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة، والمتعلقة بتحديد كفاءات إعداد مذكرة تخرج مشروع مؤسسة ناشئة أو مؤسسة اقتصادية، وفي مقدمتها يأتي القرار رقم: 1275 الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2022، والقرار رقم: 008 الصادر بتاريخ 23 فيفري 2025،

وعليه، تهدف هذه الندوة البيداغوجية إلى التفصيل في مختلف الجوانب القانونية، المؤسسية، الإجرائية والتطبيقية المتعلقة بالمسار الإجرائي لإعداد مذكرة تخرج مؤسسة اقتصادية من خلال تقديم سلسلة من المحاضرات العملية المتخصصة والورشات التطبيقية الرامية إلى تقديم تكوين تكميلي لطلبة الليسانس والماسترومرافقتهم في مسار إعداد مذكرات تخرجهم وتأسيس مشاريعهم المبتكرة.



أهداف الندوة

تتحدد الأهداف الرئيسية لهذه الندوة البيداغوجية، كالآتي:

- دعم المعارف والمكتسبات القبلية للطلبة في مجال إعداد مذكرة تخرج مؤسسة ناشئة اقتصادية من مرحلة تنمية الفكرة وإلى مرحلة إطلاق المشروع المبتكر؛
- التعريف بالأطر القانونية والمؤسسية لمشروع مؤسسة ناشئة اقتصادية في ظل التحول إلى اقتصاد المعرفة؛
- تطوير الفكر المقاوлатي لدى الطلبة وتنمية قدراتهم ومهاراتهم في مجالات التخطيط، المحاسبة، الميزانية والتسويق؛
- تدريب الطلبة على إعداد دراسة جدوى مشروع مؤسسة ناشئة اقتصادية على ضوء القرار 1275 لسنة 2022 والقرار 008 لسنة 2025؛
- مرافقة الطلبة وتوجيههم في المسار الإجرائي لتحويل مخرجات بحوثهم العلمية إلى مشاريع تنموية منتجة؛
- بث روح المقاوлатية وتكوين اتجاه مقاوлатي لدى الطلبة الجامعيين من أجل تحفيزهم على إنشاء مشاريعهم المبتكرة بعد التخرج.

برنامج الندوة

الجلسة الافتتاحية (13.00-13.30)

تلاوة قرآنية

الاستماع إلى النشيد الوطني

كلمة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، أ.د. بن اعراب محمد

كلمة السيدة مديرة مخبر الدراسات والبحوث حول حقوق الإنسان، أ.د. صفو نرجس

كلمة السيدة مديرة مركز دعم وتطوير المقاوлатية لجامعة سطيف2، د. ذياب لبنى

كلمة السيد مدير حاضنة الأعمال لجامعة سطيف2، د. بونوني مهدي

كلمة الأستاذة الدكتورة: بن دعاس سهام، جامعة سطيف2



الجلسة الرئيسية (14.30-13.30)

- مداخلة الدكتورة: **مهني وردة**، بعنوان: "تطور النظام القانوني للمقاولاتية في الجزائر".
- مداخلة الدكتورة: **بوصيغ ريم**، بعنوان: "هندسة نموذج الأعمال BMC بالذكاء الاصطناعي: من الفكرة إلى مخطط BMC جاهز للتنفيذ".
- مداخلة الدكتور: **يونوني مهدي**، بعنوان: "كيفية إنشاء مؤسسة اقتصادية «ناشئة» في الجامعة".

الورش التطبيقية (16.30-14.30)

الورشة تطبيقية حول **"دراسة الجدوى"** تحت إشراف:

الدكتورة: **ذياب لبنى** (مديرة مركز تطوير المقاولاتية لجامعة سطيف2)

السيد: **بن ماضي حسان**، مكوّن رئيسي بالوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية.

الجلسة الختامية (17.00-16.30)

اختتام أشغال الندوة البيداغوجية

